

المكفوف وتوفروا عليه للاصفا الى علياني من احكامها سميت الصلاة
صدقة لانها مؤخره من صلوات العود بالارادة قومت اعوجاج
والصلاة تقوم الصديق اعوجاج الذنوب قال تعالى ان الصلاة
تنهى عن الفحشاء والمنكر ومن انتهى عنها فقد تقوى امره او ما حوزة
من الصلاة بالفض وهو العظم الذي عليه الايمان وذلك لان
المصلح اذا ركع او سجد تحرك منه هذا العظم المذكور او فخذ
من المصلح الذي هو اسم الفرس من خيل الميدان وهو التالي
للسابق سمي بذلك لانه اذا علا في الميدان مع السابق كان
راسه عند صلا السابق عظم ذنبه وكذلك المصلح يتكبره
المؤمن قال الله الذين يؤمنون بالغيب ويعتقون الصلاة
وقد ورد الصلاة مقترنة بالايمان في كثير من المواضع في القرآن
وما حوزة من الصلاة التي هي الدعاء الاشغالها عليه وهي
في الشريعة اسم لهيئة مخصوصة مشتملة على اقوال وافعال
وضعت لتعظيم الله سبحانه والصلاة اقوى فروع الايمان لانها
لم تخل عنها شريعة مرسل قط وشتمل على كرامة يظن هو البدن
كالقيام ونحوه وباطنه كالنية ونحوه ولكنها لما صارت قربة
بواسطة البيت العظم باضافة الى الله تعالى كانت دون الايمان
الذي صار قربة بلا واسطة فلذا كانت من فروع الايمان
قول قال الله تعالى فاقموا الصلاة كانت على المؤمنين
كتابا موقوتاً اي فرضاً موقوتاً **قول** بكلامه بالاية تتركها
لكلام الله تعالى واعقب ذلك بالا حادثة الشريعة ليس
الان كتابه هذا اجمع ما فيه ما حوزة من الكتاب والسنة فلا
يعد في شيء وبعض ما يلهي لما حوزة من الاجماع والقياس ترجح

جه

ان الصلاة

مض

١٤

الى الكتاب والسنة ايضا لان الاجماع لا يبدل من مستند من احكامها
والقياس عما يكون على حكم ورد في احدهما واقامة الصلاة هي
فعلها على الوجه الاكل باستيفائها شرطها واركابها واجباتها
وسننها وسجودها وادائها حتى لا ينقصها شيء من الاشياء
فلو اتي بشر وظنها واركابها ولو لم يجزها ففقط او ضم الى ذلك
واجباتها فقط فقد قام ذلك مقام الصلاة لما حوزها
واجزاه ذلك عنها ولكن فائتت تلك الصلاة الكاملة التي امر
الله تعالى بها لان الله تعالى لا يامر بعبادة ناقصة غير كاملة
كما قال في الوضوء الغير المنوي انه غير المأمور به وان صحت
بها الصلاة لقيام مقام المأمور به فقد وجد شرط الصلاة
والشروط برعي حصولها لا تحصيلها قال في الاشياء
والظواهر في اول بحث النية وفي بعض الكتب ان الوضوء الذي
ليس بمنوي ليس بما مور به لكنه مفتاح للصلاة انتهى ومثله
كانت على المؤمنين كتابا موقوتاً اي في ما ذهب اليه
ايتمنا ان الكفار غير مكلفين بفعل فروع الايمان كالصلاة
والصوم وانما هم مكلفون بالايمان بذلك وبما يجب الايمان
به من جميع المعاني فاذا وجد عندهم الاصل الذي هو الايمان
وجب عليه فروع جديده ومن ذهب الى كونهم مكلفين
بفعل الفروع ايضا ولكن لا تصح منهم فبعضهم على ترك
الايمان وترك فروع غير هذه الاية وايات اخر من
هذا القبيل ولا دليل في هذا البحث قوله تعالى لم تكلفنا
المصلح فان المراد انك من المؤمنين الذين يعتقدون به
الصلاة والا لقال لم تكلفنا وتام هذا البحث في كتاب الاصل